المجال التداولي وأهميته في قراءة التراث عند طه عبد الرحمن

الأستاذة: سليمة جلال
قسم الآداب واللغة العربية
كلية الآداب و اللغات
جامعة جيجل- (الجزائر)

ملخـــص:

يُعد مشروع طه عبد الرحمن في النظر إلى التراث من المشاريع المتميزة، حيث أقبل على التراث باحثا في الآليات التي أنتجته فوجد أن الأصل التداولي أهم ما يميز التراث العربي الإسلامي، مما توجب عليه استنباط المنهج التداولي الذي انبنت عليه الممارسة التراثية فكان نتاجه الأصيل نظرية متكاملة، أهم أركانها المجال التداولي. فما مفهوم المجال التداولي عند طه عبد الرحمن وما خصائصه ؟ وما هي القواعد التي تأسس عليها ؟ وفيم تتمثل أهميته بالنسبة للتراث وللواقع المعاصر ؟ وإلى أي مدى لقي الاهتمام من الباحثين؟

ABSTARCT:

Taha Abd el Rahmen's project which looks at the heritage is considered one of the most impressive projects, where he has come to the heritage by looking into its produced mechanism; so he has found that the authentic deliberative is the most important characteristic of the Arab-Muslim heritage, which obliged him to deduce the deliberative approach that built the traditional practice , so his original product was an integrated theory which is based on the deliberative field. So what is the concept of the deliberative field according to Taha Abd el Rahmen and what are its characteristics? What are the rules that established it? And what is its importance for the heritage and the contemporary reality? And to what extent it had attracted the intention of the researcher

يُعد طه عبد الرحمن أول من استعمل مصطلح التداولية وطرحه بديلا عن المصطلح الغربي(Pragmatics) منذ مطلع السبعينيات؛ «لأنه يوفي المطلوب حقه، باعتبار دلالته على معنيي الاستعمال والتفاعل معا»1 ، وهما المبدآن الأساسيان للتداوليات التي يعرفها طه عبد الرحمن بأنها « الدراسات التي تختص بوصف – و إن أمكن– بتفسير العلاقات التي تجمع بين "الدوال الطبيعية و"مدلولاتها"وبين "الدالين" بها »2 أي مستخدميها .

وهذا التعريف طبعا لا يختلف عن تعريف شارل موريس أول من تنبه للبعد التداولي للعلامة فضلا عن البعد التركيبي والدلالي؛ فلئن كان البعد التركيبي ينظر إلى العلامة باعتبار قدرتها على الانضواء داخل مقاطع من علامات أخرى وفق قواعد تأليفية بعينها والبعد الدلالي ينظر إلى العلامة في هذا المجال باعتبار علاقتها بما تدل عليه، فإن البعد التداولي يتولى الطريقة التي يستعمل من خلالها المتلقي هذه العلامة . 3

فهذا التقسيم الثلاثي للعلامة هو تقسيم منطقي متدرّج في التوسع (فالدلالة) أوسع من (التركيب) إذ تزيد عليه بعنصر المدلول، و(التداول) أوسع من الدلالة إذ يزيد عليها بعنصر(الناطق)، فتقوم بين هذه المستويات علاقة(استغراق) أو (تضمن أقوى) بالتعبير الرياضي4 .

فالتداولية تهتم بدراسة الأفعال الكلامية الصادرة عن المتكلمين، وذلك بفهم القواعد والمواضعات اللغوية والاجتماعية والدينية والعرفية التي يخضع لها الفعل الكلامي الناجح، كما تسعى إلى تجاوز حدود الخطاب، لتصير نظرية عامة للفعل والنشاط الإنساني, وبهذا نجدها بمفاهيمها الأساسية كالسياق، وغرض المتكلم، وإفادة السامع، ومراعاة العلاقة بين أطراف الخطاب، ومفهوم الأفعال الكلامية يمكن أن تكون أداة من أدوات قراءة التراث العربي.

وهذا ما اشتغل عليه طه عبد الرحمن في قراءته للتراث مستفيدا من الجانب التداولي للدرس الفلسفي والكلامي من أجل صياغة قواعد تداولية للخطاب الفكري، تبلورت في نظريته التكاملية للنظر في التراث، أقامها على أصول ثلاث:(التداخل – التداول – التقريب)5 ؛ فالتداخل سمة الممارسة التراثية ومظهر تكاملها، الذي تجسد في

خصوصية مجالها التداولي ، أما التقريب التداولي فهو منهج في تأصيل المنقول، أي كل ما هو خارج عن نطاق المجال التداولي الأصلي.

تجلى المنهج التداولي عند طه عبد الرحمن في استثماره لمنهجية المناظرة ؛ وهي فعل تداولي بامتياز ،لأن من شروطها العامة (أفعالا تَكلُمية) أساسية ثلاثة ، وهي: عرض دعوى و يسمى (الادعاء) و عرض دليل على الدعوى و يسمة التدليل) أو (الإثبات)

و اعتراض على هذه الدعوى و يطلق علية (المنع) 6 . فالمناظرة تنبني على « وظائف منطقية تأخذ بمبدأ الاشتراك مع الغير في طلب العلم و طلب العمل بالمعلوم، كما تنبني على وظائف منطقية تأخذ بمبدأ الاشتراك مع الغير. »7 فهي تمثل خطابا استدلاليا يقوم على (المقابلة) و (المفاعلة) الموجهة؛ يكون فيها المناظر سواء كان عارضا أو معترضا هادفا بعرضه أو اعتراضه إلى تصديق غيره عارضا كان أو معترضا .

و لأن المقام لا يسع للتفصيل لا في النظرية و لا في منهجها ، فقد اهتم البحث بتسليط الضوء على المجال التداولي كأصل من أصول نظرية طه عبد الرحمن، وذلك بالوقوف على مفهومه اللغوي والاصطلاحي، فالشروط والمعايير التي تأسست عليها قواعده ، ثم تتبع الآفات التي تلحق أصوله وما ينجر عنها من أضرار تعيق أصول المجال التداولي وقواعدها من تأدية وظيفتها، وفي الختام بينا أهمية المجال التداولي .

1 _ المجال التداولي: المفهوم والخصائص :

يقدم طه عبد الرحمن المجال التداول الإسلامي العربي باعتباره الدعامة الأساسية التي تستند إليها نظريته في تكامل التراث، وكذا باعتباره أداة من أدوات تقويم التراث.8 لذا ينطلق طه عبد الرحمن مما أسماه "دعوى التداول الأصلي" والتي تقتضي؛ أن الممارسة التراثية لا يمكن تقويمها ما لم يتحدد مجالها التداولي الذي يتميز عن غيره من المجالات ، بحيث تحكمه قواعد منبثقة من الممارسة التراثية في حد ذاتها، والتي بموجب الإخلال بها ، أو بأي قاعدة منها ستترك آفة من الآفات، وذلك في قوله: « ولا سبيل إلى

تقويم الممارسة التراثية ما لم يحصل الاستناد إلى مجال تداولي متميز عن غيره من المجالات بأوصاف خاصة و منضبط بقواعد محددة يؤدي الإخلال بها إلى آفات تضر هذه الممارسة . »9

تتأسس دعوى طه عبد الرحمن على ضرورة تميز المجال التداولي عن غيره من المجالات الثقافية و الفكرية ؛ لأن التداول حسب طه أصل في التراث العربي الإسلامي10 ، ومن ثم لابد من الرجوع لهذا الأصل حتى يتسنى فهم التراث والآليات التي انبنى عليها . وهذا لا يتأتى إلا بمعرفة القواعد التي تضبط هذا المجال والآفات التي تحدث في حالة عدم الالتزام بها.

1 _ 1 _ مفهوم المجال التداولي لغة :

يرى طه عبد الرحمن أن المعنى اللغوي خادم للمعنى الاصطلاحي وبقدر تكاملهما يؤديان وظيفة التبليغ، و عليه ، فإن مفهوم المجال التداولي من الناحية اللغوية ينظر فيه من جانبين: أولا معنى التداول ثم معنى المجال، فمن المعاني التي تضمنتها لفظة التداول والتي تدعم المعنى الاصطلاحي "النقل" و"الدوران" وتتضمن دلالتها معنى النقلة بين المتفاعلين ، أو كما أرادها طه عبد الرحمن معنى " التواصل" فيكون التداول جامعا بين جانبين اثنين هما: التواصل والتفاعل؛ فمقتضى التداول؛ إذن أن يكون القول موصولا بالفعل .11

أما لفظ المجال فيعنى التجوال الذي يدل على الدوران وهذا المعنى يشترك مع التداول في معنى الحركة والنقلة، فيكون المراد من المجال حسب طه هو تحديد مكان وزمان هذه الحركة والنقلة12 . فالمفهوم اللغوي لكل من المجال والتداول يتضافران لتعزيز المفهوم الاصطلاحي .

1 _ 2 _ المعنى الاصطلاحي للمجال التداولي :

يُعرفه طه عبد الرحمن بأنه « وصف لكل ما كان مظهرا من مظاهر التواصل والتفاعل بين صانعي التراث من عامة الناس وخاصتهم، كما أن المجال في سياق الممارسة،هو وصف لكل ما كان نطاقا مكانيا وزمانيا لحصول التواصل والتفاعل»13 . فهو كل الوقائع والقيم الثقافية المميزة لمجتمعه والعاملة في توجيه أقواله وأفعاله وتكوين نظرته الخاصة إلى العالم14 .

ولا يتم هذا التواصل والتفاعل إلا عبر أسباب أساسية شكلت الممارسة التراثية وهي الأسباب اللغوية والأسباب العقدية والأسباب المعرفية. و« لا تستقيم أصول التراث الإسلامي حتى يتحقق العمل بها وفق ما ينفع الغير فضلا عن نفع الذات، ووفق ما ينفع الآجل، فضلا عن نفع العاجل؛ فالتداول إذاً هو عبارة عن البقاء على العمل المتعدى نفعه إلى الغير، فيكون تواصلا وتفاعلا، والمتعدي نفعه إلى الآجل، فيكون تخلفا وتقربا.»15

فالأركان الثلاثة للمنهج التداولي (لغة – عقيدة – معرفة) لدى طه عبد الرحمن ضرورية؛ لأنها تحدد علاقة الفرد المسلم بربه أولا، وبالتالي تتحدد علاقته مع الآخرين ومع العالم بأسره، ثانيا. فالعقيدة الركن الركين للمجال التداولي تتبعها اللغة والمعرفة لأهمية كل ركن من هذه الأركان في تحقيق فاعلية المجال التداولي. فالأسباب اللغوية هي التي تضمن التواصل الفعال للمتكلم لتبليغ مقاصده والتأثير في الملتقي ، وعليه ينبغي أن تكون الممارسة اللغوية مراعية للمجال التداولي حتى يتسنى فهم المقصود والانتفاع به. ويعود طه عبد الرحمن بهذا السبب اللغوي إلى أصله التراثي الموجود عند الفارابي والغزالي ، فكلاهما كان على وعي بضرورة مراعاة اللغة وخصوصيتها ، وهي تنتقل من مجال تداولي لآخر ، حفاظا على خصوصيته ، فما يصلح له من أمثلة ومفاهيم لا يصلح مع غيره، بل ستفقد اللغة وظيفة الإفهام والعمل معا ، إن لم يتم مراعاة ذلك .

استدل طه عبد الرحمن بمقولة الفارابي التي تبين أهمية اللغة في نقل العلوم والاستفادة منها ، وذلك بالحرص على خاصيتها التداولية ، فلقد التزم الفارابي بهذا وعيا بأهميته ، في حين غيره قد أهمله، بحيث استعملت العبارات غير المفهومة والأمثلة المبهمة في شرح المنطق؛ لأنها خاصة بالمجال التداولي اليوناني وليس العربي ، وهذا ما أدى إلى الغموض الذي جعل المنطق منبوذا لدى بعضهم 16. والأمر ذاته يحدث في عالمنا اليوم فقد تُرجمت كتب كثيرة ، أصبحت بعض مصطلحاتها طلاسم لبعد اللغة عن مجالها التداولي حتى شكلت أزمة في عالم النقد، وأخرى في مجال اللغة وغيرها من المجالات، فحقل اللسانيات مثلا، قد ضجّ بالمفاهيم التي استغلق فهمها ، وحجّم من فاعليتها في تبليغ الفكرة . فضلا عن

أمثلة تفقد دورها في تقريب المعنى؛ لأنها من مجال تداولي مغاير يخدم أهله لا أهل المجال التداولي المنقول إليه .17

يعتبر السبب العقدي الأهم من كل الأسباب؛ لأنه هو سبب الثراء والسعة ، لهذا التراث بل هو النبع الأصيل له والمنطلق الأول لكل الاجتهادات ، لذا يرى طه عبد الرحمن من المستحيل أن ننهض بمواصلة التراث من غير القواعد التي رُفع عليها 18 ؛ لأن العقيدة هي التي تعمل على التوجيه الصحيح للعمل داخل المجال التداولي من أجل تحقيق التواصل والتفاعل القادر على ضبط الحركية الداخلية والخارجية.

وأما الأسباب المعرفية فترتبط « بما يتناقله المتخاطبون بواسطة لغتهم وما يتعاملون به بموجب عقيدتهم، فهي جملة مضامين دلالية وطرق استدلالية تتوسع بها المدارك العقلية وتنفتح بها آفاق العالم من حولهم.» 19 فالمعرفة نتاج العقيدة واللغة معا حين يصبحا محل العمل بهما.

1 _ 3 _ خصائص المجال التداولي :

يتميز المجال التداولي عن غيره من المجالات القريبة منه أو التي قد تشترك معه في بعض الموضوعات، لذا حرص طه عبد الرحمن على إظهار وجه الاختلاف بينه وبين المجال الثقافي الاجتماعي كونه شامل لكل التصورات و المعتقدات سواء منها المستعمل أو المهمل في الوقت الذي يهتم المجال التداولي فقط بما ثبت استعماله وعمّ انتشاره بين أفراد المجتمع؛ لأن المجال الثقافي قد يهتم حتى بالظواهر التي أدخلها بعض الأفراد20 . فالمجال التداولي أخص من المجال الثقافي ؛ فكل ما هو تداولي ثقافي، لكن لا يصح أن كل ما هو ثقافي تداولي، متى اعتبرنا أن الثقافة هي مجموع الممارسات والمعارف والآداب والفنون التي يحتضنها المجتمع .21

وجه النقد لهذا الاختلاف ، لأن تعاريف الثقافة مختلفة و نسبية ؛ فيوجد منها ما يرى فيها؛ ما هو مستعمل فقط من التصورات و المعتقدات ، وهنا قد يسقط الحاجز بين المجال الثقافي والمجال التداولي ، إذا أخذنا حسب طه عبد الرحمن الاستعمال فقط هو جوهر الفرق22 . لكن هذا التعريف القائم على اعتبار الثقافة قائمة على ما هو حيّ

مستخدم، معترض عليه هو الآخر من طرف كروبر وكلوكوت؛ لأنهما يعتبران أن الثقافة هي « تجريد بالقول؛ لأنه لو كانت الثقافة بنفسها سلوكا، لكانت بما هي تجريد مأخوذ من السلوك ولكنها ليست سلوكا بذاتها»23. وبما أن هذا تعريف واحد من عديد التعريفات كما ذكر أصحاب الاعتراض فإن الفرق بين المجالين لا يزول بخاصة وإن التعريف الأكثر تداولا بين الدارسين هو اعتبار « الثقافة عملية تجريدية أو بعبارة أكثر تحديدا(تجريد مستخلص من السلوك) »24 .

إن شرط الاستعمال في المجال التداولي أساسي بموجبه يفقد المجال قيمته بل وجوده، ولا يمكن تحديده إلا بهذه الصفة الجوهرية ، في الوقت الذي يظل المجال الثقافي متذبذبًا في الأخذ بهذا الشرط و بخاصة حين يغلب تركه .

كما استبعد طه عبد الرحمن أن يكون المجال التداولي شبيها بالمجال الإيديولوجي(الفكراني _ بلغة طه) لذات السبب السابق ذكره مع المجال الثقافي والاجتماعي ، وهي فكرة خصوصية المجال التداولي في اهتمامه بالمستعمل الموجود حقيقة في أرض الواقع، في الوقت الذي تهتم الفكرانيات (الإيديولوجيات) حسب تصوره بمنظومات اعتقاديه لا تلتفت إلى الواقع إلا من ناحية انتقائية تخدم بعض القيم وما سواها تعتبره ضررا ينبغي إبعاده ، أي أن المجال الإيديولوجي قد يُقصي ما فيه نفع المجتمع من قيم لصالح منفعته الخاصة، لذا فهو يمارس التقويم دون التحقيق. فالمجال التداولي يمتاز عن المجال الفكراني كونه يجمع بين التحقيق والتقويم 25 .

ويختلف المجال التداولي عن المجال التخاطبي وإن اشترك معه في الاهتمام بالأقوال والمعارف والمعتقدات؛ لأنه يتناولها من جانب الاستعمال الشامل لا الجزئي والدائم لا الوقتي، فالمجال التخاطبي محدود من جهتين:« من جهة عدد عناصر التداولية المستعملة ومن جهة زمان هذا الاستعمال، وهو الوقت الذي تستغرقه المخاطبة؛ في حين يخلو مجال التداول من هذين القيدين؛ فهو يشمل كل العناصر التداولية، ويمد بها كل مقامات الكلام في جميع أزمنتها وأمكنتها »26 .

« وباختصار، إن المجال التداولي يُبنى على مبادئ ثلاثة تميزه عن غيره من المجالات الإجرائية: أولها، مبدأ التطبيق الذي يفصله عن المجال الثقافي الاجتماعي، والثاني، مبدأ الجمع بين التحقيق والتقويم الذي يفصله عن المجال الفكراني، والثالث، ومبدأ الجمع بين الشمول والدوام الذي يفصله عن المجال التخاطبي »27 . بمعنى أن المجال التداولي أساسه الممارسة الفعلية التي تجمع بين النظري والعملي، بعد أن محصتها شروط محددة سنأتي على ذكرها لاحقا، بحيث تصبح الممارسة التداولية نافعة ومنتجة سواء ارتددنا بها إلى الوراء حيث التراث لفهمه أو اتجهنا بها إلى المستقبل نتطلع فيه للاستفادة من الوافد المنقول عبر آلية التقريب التداولي كما وضحها طه عبد الرحمن.

تحتكم الأركان الثلاثة الأساسية للمجال التداولي (اللغة – العقيدة – المعرفة) إلى شرطين أساسيين هما الاستعمال والاستكمال ، وفي غيابهما ستفقد هذه الأركان أهميتها « فاللغة ما لم تنقل إلى الغير ما يحمله إلى الحركة، فلا عمل تحتها؛ و العقيدة ما لم يمتد أثرها إلى الغير وتنهض همته إلى الاشتغال، فلا عمل تحتها هي الأخرى؛ و المعرفة ما لم تنفعل بها الذات و تفعل بها في الغير، فلا عمل تحتها هي كذلك؛ فاستعمال اللغة إذن أن تكون مُبينة واستعمال العقيدة أن تكون راسخة، واستعمال المعرفة أن تكون نافعة»28 . فاللغة يجب أن تكون مفهومة بحيث تنهض على العمل ، والعقيدة ينبغي لها أن تكون دافعا للاشتغال ، والمعرفة تستوجب المنفعة لأهلها ولغيرهم. ومن أجل أن يحقق طه عبد الرحمن هدفه هذا، استنتج القواعد التي تضبط كل سبب من الأسباب السالفة الذكر، من أجل أن يكون منتجا وهادفا حتى يتحقق الهدف الحقيقي من وجود الإنسان .

إذًا فالأركان التي قامت عليها الممارسة التداولية ليست شكلانية صورية كما يراها البعض وإنما هي تنبض بالحياة لأجل تغير الفرد والمجتمع على حد سواء، ومن أجل النهوض بالأمة لتسترجع وجودها كسابق عهدها ، لذا سعى طه عبد الرحمن لمعرفة الأسباب التي قامت عليها نهضة الأمة في زاهر أيامها ، ليحييها من جديد في صبغة علمية ومنطقية يستوعبها العلم الحديث ، وإن مشروعه هذا، لا يزال إلى اليوم غير واضح المعالم لدى بعض

الباحثين ، مع ما امتاز به من شروط الكتابة العلمية، بسبب النظرة السطحية التي تحاول تهميشه وإلحاقه بقائمة المشاريع التي أحيلت على التقاعد .

والشرط الثاني في تحقيق العمل ضمن المجال التداولي، الاستكمال:« فلا استكمال بغير اجتماع التبليغ اللغوي والتحقيق المعرفي والتقويم العقدي : فاللغة ما لم تُبلّغ معرفة نافعة مستندة إلى عقيدة راسخة، فلا كمال فيها؛ والعقيدة، ما لم تُقوّم حقائق مستمدة من معرفة نافعة تتوسل بلغة مُبنية، فلا كمال فيها، هي الأخرى؛ والمعرفة، ما لم تُحقّق قيمة مستمدة من عقيدة راسخة تتوسل بلغة مُبنية، فلا كمال في كذلك؛ فاستكمال اللغة إذن أن تكون مبلّغة، واستكمال العقيدة أن تكون مقومة، واستكمال المعرفة أن تكون محققة »29 . فتكامل العمل بين هذه الأسباب هو الذي يحقق المنفعة منها ، وإهمال أي سبب منها ستنجر عنه لا محالة آفة من الآفات .

فاللغة والعقيدة و المعرفة هي أصول ثابتة عند طه عبد الرحمن لتحديد المجال التداولي، وهذا مما يدعو لتأكيد أن المجال التداولي ثابت بما لا يسمح من تغييره إلا في إطار مشروط بحفظ خصوصية الممارسة التداولية ، استجابة طبيعة لمستجدات العصر، وعليه فإنه لا يؤمن بالتغيير الجذري لأصول المجال التداولي ولا التغيير الجزئي المفاجئ لأنهما يمسان باستقراره واستثماره، فالمجال التداولي ثابت ، بحيث إنه يضمن الاستقرار الذي بموجبه تنتظم التحولات الثقافية وتتحدد وجهتها بحيث تنفع ولا تضر ، وهو متغير؛ لأنه يبعث على التغيير لاستثمار الطاقة الاستعمالية التي تنطوي عليها أصوله، ويستجيب لتغير الظواهر الثقافية التي تسترشد به 30 .

« فالتغيير المفاجئ دلالة، إما على الانقطاع الكلي عن هذا المجال، مما تنشأ عنه التبعية للغير مع الانحطاط إلى أسفل درجات الوجود والظهور، وإما على الانقطاع الجزئي لأصل تداولي مخصوص، مما يفضي إلى فقدان الاستقرار وضحالة الاستثمار»31 ؛ لأن استبدال أصوله بغيرها، مما لا صلة له بمجال التداول الأصلي يقود إلى التبعية وذلك بسبب النقل عن المجال التداولي الأجنبي الذي له أصوله الخاصة بلغته وعقيدته ومعرفته. 32 فحسب معتقد طه عبد الرحمن ، فإن كل من قطع صلته بمجاله التداولي لن يستطيع النهوض

حقيقة بشروط التقدم بله الإبداع لأن التبعية كيفما كانت لا تحقق وجود الإنسان كما ينبغي له ذلك .

المجال التداولي إذًا، أداة من أدوات تقويم التراث قائم على أصول ثلاث: اللغة والعقيدة والمعرفة يتميز هذا المجال عن غيره من المجالات؛ لأن غايته الأساس الربط بين القول والعمل ، غير أن هاني إدريس انتقد بشدة هذه الأصول الثلاثة واعتبرها عقيمة غير منتجة؛ لأن فهمه لوظيفتها قد انحصر في مسألة تغيير الثوب اللغوي، فاعتقد جازما أن تغيير المعاني والألفاظ وتغيير المعجم المعرفي للإنسانية كلها لن يحدث التجديد و لن يحقق النفع .33 كما اعتبر طه عبد الرحمن ناقلا لا مبدعا لأن أركان المجال التداولي جاءت قياسا على ما هو موجود عند محمد عابد الجابري في ثلاثيته (البيان – البرهان - العرفان)، فاللغة في المجال التداولي هي مقايسة على البيان في بنية العقل العربي، كما أن المعرفة جاءت مقابل البرهان، والعقيدة مقابل العرفان .34

يريد صاحب القول أن يبطل أهمية المجال التداولي في أصوله مع أن المشكلة لا تتعلق بالأصول ومن أين استمدت؛ لأن طه عبد الرحمن صرح منذ البداية أنه يستمد مفاهيمه من التراث ، وكما سبق توضيحه فهو لا يدعي لنفسه سبق الوقوف على هذه المعايير؛ لأنه استدل بأقوال من سبقوه إليها من العلماء التراثيين حين أثبتوا أهمية هذه الأصول. كما غاب عن هاني إدريس أن الجابري أيضا ليس مخترعا لأنظمة المعرفة الثلاثة ، فهو الآخر استمدها من التراث وبين ذلك في كتبه .

والأهم من كل ما سبق أن الأصول الثلاثة التي انبنى عليها المجال التداولي تضبطها قواعد ولها وظائف بحيث تختلف تماما عما جاء به الجابري؛ ولأن الأصول الثلاثة تتكامل فيما بينها عملا وتفاعلا ، ولم يفصل طه عبد الرحمن أو يفاضل بينها مثلما فعل الجابري الذي فضل البرهان وادعى الجمود للبيان ونفى أهمية العرفان ، بل رآه خطرا قاد الأمة إلى التقهقر وينبغي إقصاؤه في قوله: « انتصار(العرفان) وتحول(البيان) إلى (عقل – عادة) و(البرهان) إلى (عادة – عقلية) ، تلك هي المظاهر الرئيسية لظاهرة استقالة العقل في الثقافة العربية الإسلامية في عصر التراجع والانحطاط، هذه الاستقالة التي مازال مفعولها ساريا

إلى اليوم في كثير من الأوساط المثقفة، إن لم يكن في كلها تقريبا . »35 بل حتى عامة الجماهير من دون أن يحتاج إلى أن يسوق في ذلك دليل .

فليست المشكلة من يأخذ عن من، لأن كل من الجابري وطه قرأ التراث ليستفيد منه ويفهمه ويقدم خلاصة فهمه فكان الجابري سبّاقًا إلى ذلك بتقديم مشروعه، وانبرى طه عبد الرحمن بعد أن قرأ سابقيه ليدافع هو أيضا عن مشروعه وحين ننتغي نقده فلابد من شروط موضوعية تقف على تفاصيل هذا المشروع لا نستخدم النقد المبتور إن صح التعبير الذي ينزع الفكرة من سياقها ويوجه إليها رصاصات النقد عسى أن تموت .

2 _ قواعد المجال التداولي :

قبل أن يحدد طه عبد الرحمن هذه القواعد ، وضع معايير للظفر بها استقاها من استقرائه للتراث وهي: معيار التسليم ومعيار التمييز ومعيار التفضيل؛ مقتضى معيار التسليم هو التسليم بالحقيقة التداولية كقاعدة أصيلة أقوى من غيرها ضمن المجال التداولي ، ومعيار التمييز يحفظ للحقيقة التداولية ضمن الممارسة التراثية الإسلامية والعربية تمايزها عن غيرها من الحقائق التي تندرج معها في مجالها التداولي؛أما معيار التفضيل فمفاده أن الحقيقة التداولية لها الأفضلية على غيرها من الحقائق كقاعدة أصيلة ضمن الممارسة التراثية .36

هذه المعايير في اختيار القواعد ضرورية لبناء حقيقة تداولية تقوم على أصول تحفظ خصوصية المجال التداوليّ ، فالغرض من معيار التسليم منه هو الإرشاد إلى النطاق التداولي، فإذا ما حدث الخلاف فيمكن الاستعاضة بالإجماع أو استخدام مقياس سهولة الانقياد أو صعوبة الاعتراض التي تنتخب القاعدة التي يصعب الاعتراض عليها، أما معيار التفضيل فتكمن أهميته في تحصيل الثقة بالممارسة التراثية، مما يقوي الممارسة التداولية.

وقد جعل طه عبد الرحمن مبدأ التفضيل مبدأ عاما وصاغه في مقولته:« ليس في جميع الأمم أمة أوتيت من صحة العقيدة وبلاغة اللسان وسلامة العقل مثلما أوتيت أمة العرب تفضيلا من الله .»37

فهو يعتبر العناصر الثلاثة "(صحة العقيدة) و (بلاغة اللسان) و(سلامة العقل) أصولا للمجال التداولي ؛ استدل على صحة مبدئه من التراث بمقولة السيوطي:« إن العرب يفضلون غيرهم بما أوتوا من بيان اللسان » و استدل في الأصل المعرفي بمقولة ابن تيمية :« إن العرب أوتوا رجاحة في العقل لم تتقدم لغيرهم»،« والله تعالى قد يسر للمسلمين من العلم والبيان مع العمل الصالح والإيمان ما برزوا به على كل من أنواع جنس الإنسان»38 . فالمسلم « شعوره بالامتياز العقدي تولد في قلبه لما خص به من نزول أفضل الشرائع الإلهية على قومه مع تكريم بالأمر بنقلها إلى العالمين؛ وأما شعوره بالامتياز العقلي، فهو متفرع عن الامتيازين السابقين، فمن تكون له أفضل شريعة وأفضل لغة لزم أن تكون له أفضل معرفة مادام يستمد مضامين هذه المعرفة من أحق الحقائق التي جاءت بها أصدق شريعة، ويستمد وسائل هذه المعرفة من أبلغ الأساليب التي انطوت عليه أبين لغة»39 .

إن الأفضلية التي تحدث عنها طه عبد الرحمن ليست بأفضلية التمايز العرقي كما توهم البعض ، فاعتبرها تثبيتا لنزعة قومية وعنصرية متفوقة، باعتبار أن الإسلام يجعل الناس سواسية .40 و هذا معلوم لدى الجميع، تنص عليه الآيات البينات ، مثل قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ الآية(13)سورة الحجرات، فالأفضلية للتقوى لا للنسب . وقول النبي الكريم عليه الصلاة والسلام "لا فرق بين عربي أو عجمي ولا بين أبيض أو أسود إلا بالتقوى" وليس طه عبد الرحمن هو أول من قال بهذه الأفضلية بل من سبقه العلماء الذين استدل بأقوالهم مثل السيوطي وابن تيمية ؛ فما هو بالمبتدع في ذلك .

أما لو أتينا لنبحث في مبدأ الأفضلية في القرآن الكريم، فإنه يثبته ولا ينفيه فأفضلية الشريعة نص عليها القرآن في الآية 85 من سورة آل عمران .﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلاَمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ . لقد ارتضى الله العقيد الإسلامية ختاما لكل الشرائع السابقة ، واختار اللغة العربية لتكون لغة كتابه المعجز أيضا ، لما في اللغة العربية من إمكانات تعبيرية لا تتوفر في غيرها، وهذه إرادة الله وعلى المسلم التسليم بها وعلى العربي الاعتزاز بذلك من دون شعور بالقومية أو العصبية ، ولا يشكل هذا الشعور

ضررا ، بل إن كل الشعوب تعتز بلغتها وتفضلها عما سواها وربما في الزمن المعاصر، العرب هم أقل الشعوب اعتزازا بلغتهم وفي بعض الدول العربية، كبلدنا الجزائر فإن الناس تفتخر باستخدامها للغات الأجنبية أكثر من لغتها الأم، لذلك لابد من رد الاعتبار لأفضلية اللغة لتكون قاعدة من قواعد المجال التداولي وهذا لا يتأتى إلا بالتسليم بهذه المبادئ .

«ولا ضرر في الإحساس بالتفوق لدى العربيّ ؛ لأن الشّرع يضبط هذا الإحساس حين يمنعه من أن يتحول آفة عند المسلم فيمنعه من إلحاق الضرر بغير؛ وعليه فإن الأفضلية التداولية التي ينسبها العربيّ إلى ممارسته التراثية طبيعية لا غرابة فيها ومصونة لا سوءة فيها» 41 .

فحين يعتقد العربي جازما في أصول مجاله التداوليّ ، فإنه يكون قد حدد هويته التي تمكنه من فهم كل ما يحيط به من ظواهر اجتماعية وثقافية وسياسية واقتصادية وغيرها، ويتسنى له كيفية التعامل معها، وهذا بالالتزام بالقواعد الفرعية التي تضبط أصول المجال التداولي الثلاثة (اللغة – العقيدة – المعرفة) .

وفي حقيقية الأمر إن كل الشعوب تعتمد في نهضتها على هذه الأركان الثلاثة، ولئن تعاملت معها هي بشكل طبيعي ، فإن العالم العربي قد أهملها في غمرة الحبور بالحداثة و مستجداتها، مما أضعف وجودها وأوهن دورها في إنهاض همة العربيّ .

القواعد العقدية : هي التي تُقرر الكيفيات التي تكون بها العقيدة الإسلامية أصح من غيرها، وهي : 42

- ***قاعدة الاختيار :*** التسليم بأن العقيدة التي لا تنبني على الشّرع الإسلامي غير مقبولة عند الله .
- ***قاعدة الائتمار :*** التسليم بأن الله واحد مستحق للعبادة دون سواه و إتباع تعاليم الرسالة المحمدية .
- ***قاعدة الاعتبار:*** التسليم بمشيئة الله ومقاصده في أحكامه وحكمته في مخلوقاته .

تضمنت القواعد العقدية، التسليم باختيار الله للشريعة الإسلامية ولا شريعة سواها ، وعليه يتوجب طاعة الله بما أمر ، و ما أنزله على نبيّه محمد صلى الله عليه من تعاليم، والخضوع إلى مشيئتة وأحكامه وحكمته في مخلوقاته ، وبهذا يتحقق الاعتقاد مع العمل ، وهذا هو جوهر الأصل العقدي في المجال التداولي، فالعقيدة هي المحركة على العمل والأخذ بالأسباب في إطار ما يحدده شرع الله ليعود بالنفع على الذات و الغير من جهة، إن عاجلا في الحياة الدنيا أو آجلا في الحياة الأخرى .

أما قواعد الأصل اللغوي فتُحدد الكيفيات التي تكون بها اللغة العربية أبلغ من سواها،وهي:43

- ***قاعدة الإعجاز:*** التسليم بأن اللسان العربيّ استعمل في القرآن بوجوه من التأليف وطرق في الخطاب يعجز الناطقون عن الإتيان بمثله عجزا دائما .
- ***قاعدة الإنجاز:*** الالتزام بإنشاء الكلام جريا على أساليب العرب وعاداتهم في التبليغ .

- ***قاعدة الإيجاز:*** الاختصار في العبارة لتأدية المقاصد بأسهل الطرق وتحقيق الاستثمار.

فالهدف من قواعد الأصل اللغوي تفعيل اللغة لتقوم بدورها التواصلي بين أهل المجال التداولي، وذلك عن طريق احترام نظام اللغة العربية، واستغلال إمكاناتها لإبلاغ المعنى بأحسن الطرق وأسهلها لا الاستعاضة عنها بلغة أخرى بحجة صعوبة نقل المفاهيم و المصطلحات.

تُحدد قواعد الأصل المعرفي الكيفيات التي يكون بها العقل الإسلامي العربيّ أسلم من غيره، وهذه القواعد هي: 44

- ***قاعدة الاتساع :*** التسليم بأن المعرفة الإسلامية حازت اتساع العقل بطلبها النفع في العلم والصلاح في العمل .
- ***قاعدة الانتفاع :*** التوسل بالعقل النظري طلبا بالأسباب الظاهرة للكون، والانتفاع بتسديد العقل العملي .

- ***قاعدة الإتباع :*** التوسل بالعقل الوضعي طلبا للعلم بالغايات الخفية للكون، وإتباع إشارات العقل التداولي .

غاية المعرفة في المجال التداولي الإسلامي ليست محدودة بنطاق الحياة الدنيا حيث تقتصر على الحاجة أو المصلحة فتتقولب على مقاسها ، وإنما هي أوسع من ذلك؛ لأن العلم فيها مقيد بالنفع الذي يستوجب العمل به ولا خير في علم لا ينفع، فالمعرفة تكتسي أهميتها بقدر نفعها . ويؤكد طه عبد الرحمن أن هذه القواعد التداولية تتناول المظاهر الثلاثة للممارسة التراثية، المظهر التفضيلي الذي يمد هذه الممارسة بأسباب التمايز وتثبيت الهوية وإظهار الخصوصية، والمظهر التأصيلي الذي يمد أهلها بأسباب التواصل واستنهاض الهمم إلى العمل، والمظهر التكميلي الذي يمدهم بأسباب التفاعل والإنتاج و الإبداع .

ولأن قواعد المجال التداولي قد تلحق بها آفات فتفقدها وظيفتها الأساسية، وبذلك يفقد المجال التداولي حيويته في العطاء ولا يؤدي وظيفته كما ينبغي، وعليه فقد تنبه طه عبد الرحمن لجميع هذه الآفات التي قد تصيب أي قاعدة من قواعده ، وبهذا فهو يبين من جهة أهمية حماية كل القواعد التداولية لتؤدي مهمتها على أكمل وجه، ومن جهة أخرى ، يبين حقيقة الواقع الذي نعيشه من تخلف في كل المجالات بسبب هذه الآفات التي لحقت بالمجال التداولي .

3 _أصناف الإخلال بالقواعد التداولية وآفاتها :

قدم طه عبد الرحمن عرضا تفصيليا بكل الآفات التي يمكن أن تطرأ على أصول و قواعد المجال التداولي وبين ضررها على الممارسة التداولية ، تواصلا وتفاعلا. وقد ميز فيها ضروبا متعددة تختلف باختلاف عدد القواعد المخرومة في كل أصل تداولي، فقد يرتبط بالمظهر التفضيلي ويؤدي إلى فقدان مجال التداول عامل الإرادة ، مما يعطل قدرته على الإنهاض، أما حين يرتبط الخرم بالمظهر التأصيلي فيؤدي إلى فقدان مجال التداول لعامل الفعل، مما يعطل قدرته على الإنتاج، وقد يرتبط الخرم حينا آخر بالمظهر التكميلي فينتج عنه فَقْد المجال التداولي لعامل الاعتبار، وتتعطل معه قدرته على التوجيه .

وحين يفقد المجال التداولي وظائفه على الإنهاض والإنتاج والتوجيه فإن هذا سيضر بكل أصل من أصول المجال التداولي(العقيدة – اللغة – المعرفة) وتنجر عنه أفات، سنوضحها باختصار في الجدول التالي :45

القواعد التداولية	أنواع الآفات التداولية	أثارها السلبية
التفضيليّة	تفقد المجال التداولي عامل الإرادة فتتعطل قدرته على الإنهاض.	- التثاقل : تعطل قدرة الإنهاض العقدي . - التقصير : تعطل قدرة الإنهاض اللغوي . - التكاسل : تعطل قدرة الإنهاض المعرفي.
التأصيليّة	تفقد المجال التداولي عامل الفعل مما تتعطل قدرته على الإنتاج.	- القعود : تعطل في الإنتاج العقدي . - الاحتباس : تعطل في الإنتاج اللغوي . - التوقف : تعطل في الإنتاج المعرفي.
التكميليّة	يفقد المجال التداولي عامل الاعتبار فتعطل قدرته على التوجيه .	- السهو : تعطل في التوجيه العقدي. - اللغو": تعطل في التوجيه اللغوي. - اللهو : تعطل في التوجيه المعرفي.

إذا كان هذا الجدول يبين الآفات التي قد تمس كل قاعدة على حدة ، فإن طه عبد الرحمن قد نظر أيضا في مختلف الآفات التي تصيب المجال التداوليّ حين تجتمع اثنتان أو تجتمع الثلاثة معا، وما يمكن أن ينجر عنها من آثار.

«ولا تتضرر بالآفة الواحدة وظائف الأصل التداولي،الواحد فحسب،بل تتضرر كذلك وظائف الأصلين الآخرين، كما إذا فقد الأصل التداولي العقدي وظيفته الإنتاجية بدخول آفة القعود عليه،فإن الأصل التداولي اللغوي تختل وظيفته الانهاضية،بأن يقع الشك في حصول الإعجاز بواسطة اللغة،كما أن الأصل التداولي المعرفي تختل وظيفته الانهاضية والتوجيهية بأن يأخذ النظر في الاستقلال عن العمل وعن المعاني التي تصله بأفق الروح» 46 . فآفة فقد الإنهاض والإنتاج والتوجيه يمكنها أن تجتمع مثنى مثنى فيزداد إضرارها، وتأخذ شكلا آخرا نوجزه في هذا المخطط 47 :

*فقد القدرة على (الإنهاض + التوجيه) العقدي ⟵ الممارسة العقدية تصبح مجرد تقليد.

(الإنهاض + الإنتاج) العقدي⟵ الممارسة العقدية مجرد نظر.

(الإنتاج + التوجيه) العقدي ⟵ تصير الممارسة العقدية مجرد تظاهر.

فقد القدرة على (الإنهاض + التوجيه) اللغوي ⟵ تحجير الطاقات التعبيرية للغة.

(الإنهاض+الإنتاج)اللغوي ⟵ إهمال الدور اللغوي التواصلي .

(الإنتاج + التوجيه) اللغوي⟵ التدجيل الذي يفقد اللغة وظيفتها التواصلية و التفاعلية.

* فقد القدرة على (الإنهاض + التوجيه) المعرفي ⟵ اجترار المعارف القديمة .

(الإنهاض + الإنتاج) المعرفي⟵ استهلاك المعارف المنقولة.

(الإنتاج و التوجيه) المعرفي ⟵ تصير المعرفة تمويها.

أما حين يفقد المجال التداولي قدراته الثلاثة في كل أصل من أصوله، فهذا يحدث القطيعة بين المجال التداولي وأهله؛ بحيث لا يصبح أي أصل بإمكانه القيام بوظيفته التي تدعو إلى العمل، وعليه فإن الضرر يتعاظم والخطر يزداد في آفات أكبر من سابقتها تتمثل في : 48

الجحود: هو فقد القدرة على (الإنهاض والإنتاج والتوجيه) العقدي، بحيث إن الجاحد ينكر أفضلية العقيدة ونفع مضامينها و صلاح قيمها.

الخمود: هو فقد القدرة على (الإنهاض والإنتاج والتوجيه) اللغوي، بحيث إن الخامد لا يعترف بأفضلية اللغة الأصلية ولا يطلب التوسل بها في نقل معارفه ومقاصده، غير مكترث بالتواصل ولا بالتفاعل بها .

الجمود: وهو فقد القدرة على (الإنهاض والإنتاج والتوجيه) المعرفي، بحيث إن الجامد من يفصل العلم عن العمل ولا يستفيد من منافعه ولا يعبأ بمقاصده.

وربما في زمننا هذا نعيش الآفات العظمى الثلاثة؛ فما عاد هناك انتفاع بعقيدة ولا هناك اعتزاز باللغة و لا الرغبة في استخدامها، كما أنه قد فُصل حقيقة بين العلم والعمل فكثر الكلام وعجز عن تحقيق مقاصد الأنام، بل إن كل الآفات السالفة الذكر إلا ولها حضور في واقع حالنا بما يغني عن تقديم أمثلة .

4 _ أهمية المجال التداولي :

تنبثق أهمية المجال التداولي من أهمية التراث في حد ذاتها ، والتي لا تنفك لصيقة بنا حتى لو حاولنا تجاهلها كما قال طه عبد الرحمن: فلا سبيل إلى الانقطاع عن العمل بالتراث في واقعنا؛ لأن أسبابه مشتغلة على الدوام فينا ، آخذة بأفكارنا وموجهة لأعمالنا، متحكمة في حاضرنا ومستشرفة لمستقبلنا، سواء أقبلنا على التراث إقبال الواعي بآثاره أم تظاهرنا بالإدبار عنه، غافلين عن واقع استيلائه على وجودنا ومداركنا.49 لذا لقراءة التراث بالمنهجية التي أنتجته؛ لأنه يراها أولى من الاقتباس من الآخر؛ لأن أسباب الاتصال مع التراث متوافرة بينما لا تتوافر هذه الأسباب مع غيره .50 والمبدأ عند طه عبد الرحمن ، أن كل مأصول مسلم به حتى يثبت بالدليل فساده و كل منقول معترض عليه حتى يثبت بالدليل صحته.

وهذا ما يرسخ الممارسة التداولية العربية الإسلامية ويعيد لها الروح الفاعلة والمنتجة، في الوقت الذي ينظر هاني إدريس إلى هذه الممارسة التداولية على أنها؛ « حالة من التداول المغلق والتمثل اللغواني والمنطقاني الصوري الدائري المفرغ من المحتوى الفلسفي والمعرفي.»51

إن النظر إلى حقيقة المجال التداولي بهذه النظرة السطحية التي ترفض تقصي جميع تفاصيل موضوعه، لا يلغي أهميته بشكل من الأشكال كمقترح لتغيير الحال المهترئ الذي تعيشه الحياة الفكرية في كل مجالاتها ، فهو منهج في تقويم التراث، كما أن التقريب التداولي لتأصيل المنقول منهج لتفعيل المنقول ضمن خصوصية المجال التداولي حتى لا يفقد هذا الأخير وظيفته الحيوية في التوجيه .

إن حكم هاني إدريس ؛ حكم مَن لا يزن الأمور بميزان العدل ، لأن منهج طه عبد الرحمن في تقويم التراث نظرية متكاملة لها مبررات الوجود بما قدمه صاحبها من عمل متكامل، ومن أراد أن يبين عدم جدوى منهجه في تقويم التراث، عليه هو أيضا أن لا يتقيد بالشكلانية ويخضع النظرية للتمحيص على مستوى جميع مكوناتها، وليس بإسقاط الأحكام الجاهزة واجتزاء بعض العناصر دون غيرها ، وحين يتمكن هاني إدريس من تغيير جميع

المسميات كما تسنى له الفهم، حتما سيصل إلى نتيجة أخرى غير التي افترضها؛ نتيجته لا تتفق مع المقدمة التي سبقتها .

وغير بعيد عن فكرة هاني إدريس يأتي جميل الحمداوي بما يحسبه خلاصة لدراسة معمقة بين قراءة التراث عند طه عبد الرحمن و الجابري؛ و هي في حقيقتها حكم عام استقاه من غيره دون أن يؤسس له بدليل أو حجة قاطعة، فما أثمرت قراءة الجابري للتراث غير تنظير أصبحت كتابات النقد فيه أكثر منه، حتى يظن بمشروع طه عبد الرحمن أنه مثالي لا يلامس الواقع و هذا رأي هاني إدريس من قبله، فمحمد عابد الجابري واقعيا في قراءة التراث حسب رأي الحمداوي، بينما طه كان مثاليا يسيح بالتراث في قوالب شكلانية في حين الجابري مضمونيا في تقويمه للتراث، و شتان بين القراءتين، فالأولى تداولية مثالية، والثانية جدلية واقعية .52 فتصبح النتيجة عنده مفارقة عجيبة؛التداولية مثالية والجدلية واقعية .

لقد كان طه عبد الرحمن واعيا بالمنهج الذي يتبعه،كما كان أيضا أكثر وعيا بالمناهج التي استخدمت قبله؛ لأن هدفه « إنما كان هو معرفة التراث من حيث محدداته الموضوعية و مقوماته الذاتية على مقتضى موجبات النظر العلمي الخالص»53 .

فلكل ظاهرة أسبابها (أسباب مضمونية خارجية) و(أسباب آلية داخلية) ولا يوجد حسب طه عبد الرحمن مسوغ للاهتمام بالأسباب الخارجية دون الداخلية .54

بل إن هذه المناهجيات تنبني على قرارات تجعلها تنظر في الظاهرة المدروسة لا من جهة موجبات بنائها الداخلي، وإنما من جهة متعلقاتها الخارجية فحسب، لذا تفقد الظاهرة وجودها الحقيقي لصالح اعتبارات تاريخية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية.55

وكان ينبغي أن يراعى تقديم النظر في الآليات والعناصر الداخلية، قبل النظر في المضامين والعوامل الخارجية، بل لابد أن يقام النظر المضموني على النظر في الآلي حتى يثمر نتائج لا فساد فيها ويوصل إلى حقائق لا شطط بها و على حد قول طه عبد الرحمن:فإن « السؤال عن الفعل التاريخي في الظاهرة المدروسة ليس بأولى من السؤال

عن الفعل المنطقي فيها، فإذا جاز أن نبحث في الأسباب التاريخية جاز أن نبحث في أسبابها المنطقية »56 .

لذا فإن الاعتراض على المجال التداولي من حيث المنهج لا يصح فلكل منهج غايته من البحث ونتائجه المتوخاة منه، وكل دارس للتراث بأي منهج كان هو إضافة نوعية في قراءة التراث مهما كانت النتائج عظيمة أو ضحلة؛ لأنه في كل الأحوال، هذا استثمار لكل الإمكانات والمناهج المتاحة والتي يمكنها أن تغطي مختلف جوانب التراث.

إن أهمية المجال التداولي هي توضيح لكثير من الملابسات التي وقعت فيها القراءات فراحت تتهم وتلقي باللوم على التراث و إليه تنسب الانتكاسة العربية الإسلامية ، فالمجال التداولي يفسر الكثير من الغموض الذي شاب القراءات الحداثية للتراث عاجزة أن تجد له تفسيرا سوى أن تلقي عليه الخيبة ، ولو توقف الأمر هنا لهان الوضع ، و إنما الأخطر حين يقصى جزء من التراث قد يكون جوهره و يحجم من دوره مع دعوة إلى القطيعة عند البعض، علها تحررهم من أسره لينطلقوا خفافا نحو الحداثة والتقدم والحضارة و الـــرقي، فإذا بهم لم يبرحوا أمكنتهم إلا بأصواتهم التي تبددت في فضاء مزدحم بشتى ألوان الكلام .

فالمجال التداولي أرضية صلبة يقف عليها الباحث في فهم ذاته وهويته والدور المنوط به؛ فقواعد المجال التداولي العربي الإسلامي التي وضعها طه عبد الرحمن، وجدت لتضمن ممارسة تداولية حية يصبح فيها المكتوب مفهوما وليس مقروءا وحسب، والعقيدة سلوكا وخلقا وعملا لا شعارا، والمعرفة تميُزا وإنتاجا، فالأصل العقدي في المجال التداولي هو الركيزة الأساس التي يمكن أن نتمثلها ببساطة في مقولة عمر رضي الله (نحن قوم أعزنا الله بالإسلام فإن ابتغينا العزة في غيره أذلنا الله) .

الخلاصة :

- هدف هذا البحث إلى التعريف بالمجال التداولي لدى طه عبد الرحمن من حيث المفهوم والخصائص والقواعد التي انبنى عليها ثم الآفات التي قد تلحق بها ، و ختاما أهميته في قراءة التراث ؛ فتكشف لنا بُعد النظر عند طه عبد الرحمن في تأسيس شروط

الممارسة التداولية التي تعيد الحياة للمجال التداولي العربي الإسلامي، من أجل أن تصل العربيّ بمقومات حياته الحافظة لخصوصية كينونته ، حتى لا يظل في هذه التبعية المقيتة التي أصيبت فيها العقيدة بالجحود واللغة بالخمود والمعرفة بالجمود، فما عادت تحمل لا على التغيير أو التميُز بله الإبداع والتجدد.

- المجال التداولي ليس تداولا مغلقا ولا تمثلا لغويا كما يظن البعض و يبشر بعقمه من دون أن يخضعه للعمل والتطبيق ، فلنحتكم للمجال التداولي ونأخذ بقواعده كما عرضها طه عبد الرحمن في نظريته المتكاملة في النظر إلى التراث، ثم لننظر إن كانت نبوءة طه عبد الرحمن هي التي تتحقق أم خصومه، غير أن النظر لكل المشاريع القارئة للتراث بنظرة واحدة نحاول فيها على الدوام الهدم لا البناء سيبقينا بالضرورة على ما نحن عليه إن لم نزدد تقهقرا.

- لم تلق الممارسة التداولية في قراءة التراث لدى طه عبد الرحمن الاهتمام الذي تستحقه لا من حيث تقديمها للطلبة والباحثين ولا من حيث استثمار نتائجها (المجال التداولي) بالعمل بها.

الهوامش والمراجع والمصادر

[1]طه عبد الرحمن : في أصول الحوار و تجديد علم الكلام ، المركز الثقافي العربي، المغرب ، ط 4 ،2010 ، ص 28

2 المرجع نفسه و الصفحة نفسها

3 أمبرتو إكو:العلامة تحليل المفهوم و تاريخه ، ترجمة : سعيد بن كراد ، المركز الثقافي العربي، المغرب ، لبنان ،ط2007،1، ص 56

4 طه عبد الرحمن : حوارات من أجل المستقبل ،الشبكة العربية للأبحاث و النشر ، لبنان ، ط 2011،1 ، ص 77 .

5 طه عبد الرحمن: سؤال المنهج– في أفق التأسيس لأنموذج فكري جديد، المؤسسة العربية للفكر والإبداع ، لبنان ، ط 1، 2015 ، ص 70

6 طه عبد الرحمن : الحوار أفقا للفكر ، الشبكة العربية للأبحاث ، الدار البيضاء ، المغرب ، ط 2 ، 2014 ، ص 138

7 طه عبد الرحمن : تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، المغرب،ط 4 ، 2012 ، ص 20

8المرجع نفسه ، ص 243 .

9 المرجع نفسه ، 243

10المرجع السابق ، ص 60 .

11تجديد المنهج في تقويم التراث ، مرجع سابق ، ص 244 .

12المرجع نفسه ، 244

13 المرجع نفسه ،ص 244 .

14 طه عبد الرحمن:اللسان و الميزان أو التكوثر العقلي،المركز الثقافي العربي،المغرب،ط 2،2008،ص331 .

15سؤال المنهج ، مرجع سابق ، ص 62 .

16تجديد المنهج في تقويم التراث ، مرجع سابق ، ص 245 .

17 مثال ذلك:كتاب"التداولية المعاصرة و التواصل"ترجمة: محمد نظيف،أفريقيا للشرق ،المغرب،2014، ص (139 -149) إن كثير من الأمثلة الواردة ترجمت حرفيا بحيث لم تؤدي وظيفتها التداولية لأنها لا تنتمي إلى المجال التداولي العربي الإسلامي .

18 المرجع السابق ، ص 246

19 المرجع نفسه ، ص 246

20 المرجع نفسه ، ص 247 .

21 طه عبد الرحمن: سؤال العمل – بحث عن الأصول العملية في الفكر و العلم ، المركز الثقافي العربي، المغرب ، ط 2 ، 2012 ، ص 39

22 ستار جبر حمود الاعرجي و محمد حمزة إبراهيم : المنهج التداولي في فكر طه عبد الرحمن / مجلة كلية الدراسات الإنسانية الجامعة، العراق، العدد 2، 2012 ، ص 175

23 كليفورد غيرتز:تأويل الثقافات،تر:محمد بدوي، المنظمة العربية للترجمة،لبنان،ط، 2009، ص 9 .

24 المرجع نفسه : الصفحة نفسها

25تجديد المنهج في تقويم التراث ، مرجع سابق ، ص 247 .

26 المرجع نفسه ، ص 247 .

27 المرجع نفسه ، الصفحة نفسه

28 المرجع نفسه ، ص 248 .

29 المرجع نفسه ، ص 248 .

30 المرجع نفسه ، 249

31 المرجع نفسه ، ص 250 .

32 المرجع نفسه ، ص 249

33 هاني إدريس : ما وراء المفاهيم – من شواغل الفكر المعاص، مؤسسة الانتشار العربي ، لبنان ، ط 1 ، 2009 ، ص 43 .

34يوسف بن عدي :مشروع الإبداع الفلسفي العربي – قراة في أعمال د. طه عبد الرحمن ،الشركة العربية للأبحاث و النشر ، لبنان ، ط 1 ، 2012 ، ص 186

35محمد عابد الجابري:تكوين العقل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان، ط10 ، 2009، ص 328 .

36 تجديد المنهج في تقويم التراث ،مرجع نفسه ، ص 251

37 المرجع نفسه، 252

38 المرجع نفسه ص 254 .

39 المرجع نفسه، ص 254

40 يوسف بن عدي ، مرجع سابق ، ص 189 .

41 المرجع نفسه ، ص 254

42 المرجع نفسه ، ص 255 .

43 المرجع نفسه ، ص 255 .

44المرجع نفسه ، 255 .256

45 المرجع نفسه ،ص 258 .

46 تجديد المنهج في تقويم التراث ، مرجع سابق ،ص 258

47 المرجع نفسه ، ص 259 -260 .

48 المرجع نفسه ، ص 260 .

49 المرجع نفسه ، ص19 .

50 المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .

51 هاني إدريس ، مرجع سابق ، ص 24 .

52 جميل الحمداوي : مواقف من التراث العربي الإسلامي – محمد عابد الجابري و طه عبد الرحمن أنموذجان ، كتاب الإصلاح ، العدد 4 ، 2015 ، ص 61 .

53 طه عبد الرحمن : حوارات من أجل المستقبل ، ص 22/21

54 المرجع نفسه ، ص 24 .

55 المرجع نفسه ، ص 26 .

56 المرجع نفسه ، ص 25 .